

Distr.: General
3 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد هلال (المغرب)

في وقت لاحق: السيدة كوبرادزه (نائبة الرئيس) (جورجيا)

في وقت لاحق: السيد هلال (الرئيس) (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحماتها (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة المتبعة لتحسين تمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-18792 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/70/40)

إلى أن وضع الهياكل الإدارية أمر أساسي لكفالة التصدي لحالات التشرد الداخلي بأسلوب ممنهج ومنسق وقائم على حقوق الإنسان.

٢ - وقال إن أهم خطوة تستطيع الدول اتخاذها في مواجهة المستويات غير المسبوقة من التشرد الداخلي على مستوى العالم هي منع هذا التشرد من الحدوث. وأشار إلى أنه حتى في الحالات التي يمكن التنبؤ فيها بحدوث التشرد، تكون التدابير المتخذة للوقاية في كثير من الأحيان غير كافية. وأردف قائلاً إنه يجب على السلطات على جميع المستويات أن تكون مستعدة وأخذة بزمام المبادرة والابتكار وأن تخصص مزيداً من الموارد للوقاية من التشرد وتقييم مخاطره والتخفيف من آثاره والتكيف معه، وهي أمور هامة بشكل خاص لأن بلدان أخرى قد أصبح يتعين عليها مواجهة احتمال التشرد الداخلي على نطاق كبير في حالة حدوث كوارث بسبب تغير المناخ. وذكر أن السلطات يمكنها أن تؤدي دوراً جوهرياً على مختلف المستويات، كما يمكن لمختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً أساسياً في الوقاية من التشرد الداخلي باستخدام آليات للإنذار المبكر.

٣ - وأضاف قائلاً إنه عندما يقع التشرد، يتعين على الدول أن تكفل توافر ترتيبات إدارة الأزمات والترتيبات المؤسسية في أسرع وقت ممكن. وأشار إلى أن الصكوك الوطنية من قبيل الأطر القانونية وأطر السياسات، القائمة على معايير دولية من بينها المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، هي أدوات أساسية في تعزيز الاستجابات المحلية لحالات التشرد الداخلي وتحديد أدوار ومسؤوليات الوزارات الحكومية وغيرها من الهيئات الوطنية بشكل واضح، وأيضاً في كفالة توافر الميزانيات الملائمة. وذكر أنه يجب تولى القيادة على أعلى مستوى من خلال إنشاء جهة تنسيق

(ب) المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة المتبعة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/70/56) و A/70/111 و A/70/154 و A/70/166 و A/70/167 و A/70/203 و A/70/212 و A/70/213 و A/70/216 و A/70/217 و A/70/255 و A/70/257 و A/70/258 و A/70/259 و A/70/260 و A/70/261 و A/70/263 و A/70/266 و A/70/270 و A/70/271 و A/70/274 و A/70/275 و A/70/279 و Corr.1 و A/70/285 و A/70/286 و A/70/287 و A/70/290 و A/70/297 و A/70/303 و A/70/304 و A/70/306 و A/70/310 و A/70/316 و A/70/334 و A/70/342 و A/70/345 و A/70/347 و A/70/361 و A/70/371 و A/70/405 و A/70/414 و A/70/415 و A/70/438)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/70/313) و A/70/332 و A/70/352 و A/70/362 و A/70/392 و A/70/393 و A/70/411 و A/70/412 و A/C.3/70/2 و A/C.3/70/4 و A/C.3/70/5)

١ - السيد بياني (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً): قدم تقريره (A/70/334)، وقال إن التقرير يركز على هياكل الإدارة والترتيبات المؤسسية المتبعة لمنع وإدارة الاستجابات لحالات التشرد الداخلي. وأضاف قائلاً إن واجب ومسؤولية الاستجابة للتشرد الداخلي يقعان في المقام الأول على عاتق السلطات الوطنية. ومع ذلك، سرعان ما قد تصبح أزمات التشرد الداخلي كاسحة. وأشار

٩ ملايين شخص، سيلتمسون أيضا اللجوء خارج البلد إذا استمر غياب الأمن وفرص العمل والكرامة واحترام حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لإيجاد حلول سياسية للنزاعات ولتوفير الحماية للسكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا، في بلدانهم الأصلية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل كشريك دائم في العمل الإنساني من أجل دعم الدول وإنقاذ الأرواح في الميدان، حتى وإن كانت الشراكات مع الدول صعبة.

٦ - وأشار إلى وجود نقص خطير في تمويل العمليات الإنسانية في العراق والجمهورية العربية السورية، وإلى أن هذا النقص يعيق الأعمال الأساسية التي تقوم بها الجهات المعنية بالعمل الإنساني ويسبب خسائر في الأرواح. وأضاف قائلاً إنه حتى مع توافر الأطر القانونية وأطر السياسات وهياكل الحكم الأساسية، لن تستطيع الاستجابات المقدمة لأزمات التشرد تخفيف المعاناة بدون توافر موارد كافية. وحث المانحين على زيادة التمويل الذي يقدمونه لتلبية الاحتياجات الإنسانية غير المسبوق. وأوضح أن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية والإغاثية الوطنية والدولية غالبا ما تضطلع بأعمالها في ظل ظروف خطيرة، وهي بذلك تستحق أفضل دعم ممكن. ويجب توسيع نطاق التمويل ليتجاوز الأجل القصير ويسلم بأن حالات التشرد في تطاول والأشخاص المشردين داخليا بحاجة إلى الدعم بعد مرحلة الطوارئ بفترات.

٧ - وقال إن على المجتمع الدولي مطلوب منه أن يقوم بدور في تقديم المساعدة التقنية في مجالات تشمل التسجيل، ووضع القوانين والسياسات الوطنية، واستعادة الممتلكات، وتقديم التعويضات. وينبغي له أيضا أن ييسر نقل المعارف، لا سيما من خلال تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مختلف حالات التشرد. وقال إن من دواعي

مؤسسية متخصصة. ويجب أن تُتاح للمشردين داخليا الاستفادة من البرامج على قدم المساواة مع السكان غير المشردين. وينبغي للدول أيضا أن تحرص على تلقي السلطات المحلية كلها ما يكفي من الموارد والدعم والتدريب.

٤ - وأردف قائلاً إن الاستجابات التي تقدمها السلطات المحلية يجب أن تنتقل، بعد أن أصبح التشرد مطوّلا، إلى التصدي للاحتياجات والمسائل الطويلة الأجل المتعلقة بالقدرة على التكيف والتعافي، حتى يتم التوصل لحلول دائمة. ويجب تقييم السيناريو المتطور للتشرد الداخلي بشكل كامل، ويشمل ذلك إمكانية العودة إلى الأماكن الأصلية، والإدماج المحلي أو إعادة التوطين في مكان آخر في البلد، على أن يتم إيلاء المراعاة التامة لرغبات المشردين داخليا أنفسهم. وينبغي للسلطات الوطنية أيضا أن تنشئ آليات فعالة ومسؤولة، تشمل الشركاء الإغاثيين فضلا عن الشركاء في العمل الإنساني، وأن تضطلع بالمسؤولية عن مراقبة ودعم الحلول الدائمة ورصد النتائج.

٥ - وذكر أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام بزيارة الجمهورية العربية السورية والعراق والفلبين وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وبلدان أخرى تعاني من النزاعات والكوارث. وأشار إلى أنه يجب، في كثير من الحالات في جميع أنحاء العالم، التصدي بشكل عاجل لمسألة انعدام الحكم الرشيد إزاء التحديات الهائلة التي يشكّلها التشرد الداخلي. وقال إنه بدون الحكم الملائم والدعم الإنساني المستمر من المجتمع الدولي، يمكن أن يؤدي التشرد الداخلي إلى مركز اللاجئ والبحث عن اللجوء. فقد أسفر الصراع القائم في الجمهورية العربية السورية الذي دخل عامه الخامس عن فرار ٤ ملايين شخص من البلد. وأضاف أن من بقوا مشردين داخليا، ويبلغ عددهم نحو

الآمنة والكريمة والطوعية إلى أماكن إقامتهم الأصلية. وأعربت عن اتفاقها مع المقرر الخاص أن الحلول الدائمة ينبغي تناولها من المنظور الإنساني والإنمائي، وينبغي ألا تتوقف هذه الحلول على التوصل إلى تسوية سياسية. وقالت إن هذا النهج تدعمه أيضاً قرارات الجمعية العامة بشأن الأشخاص المشردين داخلياً في جورجيا. وأضافت أن حكومة بلدها قد دعت المقرر الخاص إلى الاضطلاع بزيارة متابعة إلى جورجيا.

١٠ - السيد جبار (العراق): قال إن بلده يواجه العديد من التحديات؛ فقد أثر انخفاض أسعار النفط سلباً على الاقتصاد، كما كانت للحرب المستمرة من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عواقب مالية وإنسانية. فقد دمر التنظيم منازل الأشخاص المشردين، وزرع الألغام في المناطق التي استولى عليها وحاول دس الإرهابيين في أوساط المشردين داخلياً. وقال إن الأطفال والحوامل والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون نسبة عالية من المشردين داخلياً، وهم يحتاجون إلى مساعدة إضافية. وقد فقد العديد من الأشخاص المشردين داخلياً وثائق الهوية الرسمية الخاصة بهم، ولا يمكنهم تقديم ما يثبت هويتهم؛ ويشعرون في كثير من الأحيان بالإحباط الشديد لأنهم أبعادوا عن أسرهم وعن المناطق التي كانوا يعيشون فيها، الأمر الذي زاد من عزلتهم وقلص دخلهم وأجبرهم على الاعتماد على المساعدة. وأفاد بأن حكومة بلده تبذل جهوداً كبيرة للقضاء على الإرهاب وتحرير البلد وإعادة المشردين داخلياً إلى ديارهم. وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة بطيئة في توفير المساعدة للأشخاص المشردين داخلياً مقارنةً بحجم التحدي. وشكر جميع البلدان المانحة على تقديم المساعدة وحثها على مواصلة دعمها. وتوجه بالشكر أيضاً للمقرر الخاص على مناشدته المجتمع الدولي توفير المساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً.

سروره أن يرى إشارات قوية تدعو إلى ضرورة التصدي لمسألة التشرد الداخلي والمشردين داخلياً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في سياق حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع. وتابع قائلاً إنه لا بد، مع بدء مرحلة تنفيذ خطة التنمية، من تفادي أخطاء الماضي ولا بد للدول من دمج المشردين داخلياً في البرامج الإنمائية الوطنية بوصفهم شركاء في تنفيذها ومستفيدين منها. وحث الدول والشركاء الإنمائيين على كفالة أن تعكس الأولويات والأهداف والمؤشرات الوطنية احتياجات المشردين داخلياً وحقوق الإنسان الواجبة لهم.

٨ - السيد رابي (المغرب): قال إن هناك ٢٤ مليون شخص يعيشون حالياً مشردين في ٥٠ بلداً. ولذلك يجب تلبية احتياجاتهم وإدماجهم في سياسات التنمية الوطنية. وأردف قائلاً إن الدول المتأثرة بالتشرد والدول المانحة ومنظومة الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في تنفيذ البرامج التي توفر الفرص والتدريب المهني لإكساب الأشخاص المشردين داخلياً المهارات اللازمة للوصول إلى سوق العمل، والاستعادة حقوقهم الأساسية وكرامتهم. ثم توجه السيد رابي بالسؤال إلى المقرر الخاص حول كيفية أخذ مسألة المشردين داخلياً في الاعتبار بشكل كامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩ - السيدة كوبرادزي (جورجيا): قالت إن زيارة المقرر الخاص إلى جورجيا في عام ٢٠١٣ مثلت معلماً هاماً في توثيق الحالة الراهنة للمشردين داخلياً في بلدها. وأشارت إلى أنه قام خلال زيارته بتقييم جهود حكومة بلدها الرامية إلى إيجاد حلول دائمة، وبالوقوف على التحديات المتعلقة بالحق في العودة بأمان وكرامة. وأردفت قائلة إن السلطة القائمة بالاحتلال طردت بالقوة الأشخاص المشردين داخلياً في جورجيا من ديارهم وحرمتهم حقهم الأساسي في العودة

الخاص من أجل توفير معلومات وتوصيفات أفضل للأشخاص المشردين داخلياً. وأردف قائلاً إن مصفوفة تتبع التشرد التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ما زالت تضطلع بدور هام في تقييم حالات التشرد في جميع أنحاء العالم، سواء الناجمة عن النزاعات أو عن الكوارث الطبيعية، وهي توفر كميات من البيانات المصنفة بشكل متزايد. وطلب من المقرر الخاص تحديد الممارسات الواعدة في مجال مواءمة البيانات، سواء كانت فيما بين الوكالات أو بين الوكالات والحكومات، وما قد يكون لديه في هذا السياق من اقتراحات بشأن مصفوفة تتبع التشرد. وأشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة قد وضعت إطاراً بشأن الحلّ التدريجي لحالات التشرد. ويُطبّق هذا الإطار منظوراً قائماً على التنقل في التوصل إلى حلول دائمة. وقال إن هذا الإطار، الذي يتجاوز السكان المشردين ليشمل أيضاً السكان المهاجرين المتضررين، يدرج بالكامل كذلك المعالم القياسية الثمانية التي حددها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لقياس مدى تحقيق التوصل إلى حل دائم. وتوجّه للمقرر الخاص بالسؤال عما إذا كان قد صادف أمثلة جيدة لهيئات أو أفرقة عاملة تستفيد استفادة كاملة من المبادئ التوجيهية التنفيذية والاستراتيجيات المختلفة، دون تكرار الهياكل الموجودة بالفعل.

١٦ - السيدة كانتادا (الفلبين): قالت إن المقرر الخاص قد قيم في تقريره الاستجابة التي قدمتها حكومة بلدها فيما يتعلق بالتشرد الداخلي الناجم عن إعصار هايان والتقدم المحرز في توفير المنازل الانتقالية والدائمة وفي استعادة فرص كسب الرزق للأشخاص المتضررين. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بتلبية الحاجة إلى مساكن دائمة ومأمونة ولائقة للأشخاص المشردين داخلياً وبضمان عودتهم إلى حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن. وسيتم توفير أموال إضافية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦ لمواصلة جهود

١١ - السيد دوجاك (النمسا): قال إن ارتفاع عدد المشردين داخلياً يبرز ضرورة أن تستجيب الدول. وتوجه بالسؤال إلى المقرر الخاص عن أهم التدابير الوقائية التي ينبغي أن تنفذها الحكومات، لا سيما الحكومات القليلة الخبرة في التعامل مع أزمات التشرد. وطلب أيضاً إلى المقرر الخاص أن يوضح توصيته بشأن إنشاء مركز تنسيق مؤسسي مسؤول عن تنسيق الاستجابات لحالات التشرد الداخلي، بما في ذلك المستوى الذي ينبغي تعيينه لمركز التنسيق، وطلب منه توضيح أفضل الممارسات في هذا الصدد.

١٢ - السيد دي بوستامانتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): طلب إلى المقرر الخاص شرح أفضل الممارسات في مجال البيانات والأنماط. وبما أن السلطات الوطنية قد تفقد بسرعة قدرتها الاستيعابية في حالات التشرد الداخلي المفاجئة، وبالنظر إلى الدور التكميلي الذي يؤديه المجتمع الدولي، سأل المتكلم المقرر الخاص عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

١٣ - السيدة كوبرادزي (جورجيا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

١٤ - السيدة بايرغ (ليختنشتاين): قالت إن عدد المشردين داخلياً أخذ في الارتفاع وإن التشرد الطويل الأجل صار أكثر شيوعاً. وفي هذا السياق، توجّهت بالسؤال إلى المقرر الخاص عن الكيفية التي يمكن بها للدول تحسين تنفيذ تدابير الحماية، وتلبية احتياجات المشردين داخلياً، وكفالة تحسين استعداد المؤسسات الوطنية لتقديم المساعدة. وسألت أيضاً عن مدى تأثير التطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية على حالة الأشخاص المشردين داخلياً، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المقدّمة.

١٥ - السيد رينختر (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة تكرر الدعوة التي توجه بها المقرر

إذا احترمت جميع أطراف النزاع المسلح القانون الإنساني الدولي، وإنه لا بد من التشجيع على اتباع نهج وقائي بشكل أكبر فيما يتعلق بالتشرد. وطلب من المقرر الخاص تسليط الضوء على بعض الأمثلة المتعلقة بأفضل الممارسات التي عملت من خلالها الدول والحكومات المحلية مع المجتمع الدولي لإيجاد حلول للمشردين، وسأله عن الدروس التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل من أجل إيجاد حلول طويلة الأمد.

١٩ - السيد يارمينكو (أوكرانيا): تكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام)، فقال إن الدول الأعضاء في غوام مهتمة بالاضطلاع بأعمال متابعة بعد الزيارات التي يجريها المقرر الخاص. وأضاف قائلاً إن التشرد الجماعي في مجموعة بلدان غوام أدى إلى الكثير من التحديات الخطيرة. فقد تضرر أكثر من ٦٠ مليون شخص بسبب النزاع المسلح الناجم عن العدوان الأجنبي، ويحتاج هؤلاء إلى الحماية والمساعدة والدعم. وأشار إلى أن الاستجابات الوطنية للأزمة الإنسانية قد اتخذت نهجاً يقوم على حقوق الإنسان، وأن الحكومات ستواصل تحسين أمن وحماية المشردين داخلياً والعمل من أجل إيجاد حلول دائمة. وأوضح أن من بين التحديات التي يلزم التصدي مسألة الحصول على السكن المستدام، والخدمات الاجتماعية، والمساعدات المالية المستهدفة. وقال إن مجموعة الدول الأعضاء في غوام تؤمن تعتقد جازماً بأن الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخلياً، ينبغي إعطاؤها أولوية كبيرة، بالرغم من عدم إحراز تقدم في عملية تسوية النزاع.

٢٠ - وأردف قائلاً إن حكومات مجموعة بلدان غوام تسعى جاهدة إلى توفير ما يكفي من الحماية والمساعدة من خلال إنشاء الآليات وتطوير وتعزيز التشريعات الوطنية.

الإنعاش والإصلاح والتعمير في المجتمعات المحلية التي تضررت من إعصار هايان وفي مناطق النزاع المتضررة في مينداناو.

١٧ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها ترحب بالتعاون القوي بين المقرر الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، وبجهوده المستمرة من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، التي ينبغي أن تكون نموذجاً لوضع أطر معيارية إقليمية مماثلة. وسألت المقرر الخاص عن الخطوات التي يعمل على اتخاذها من أجل تشجيع المزيد من البلدان على اعتماد أطر قانونية وأطر سياسات وطنية شاملة بشأن التشرد؛ وعن التحديات التي يواجهها في هذا الصدد؛ وعمّا إذا كان يستطيع تقديم أمثلة إضافية لآليات الرصد الفعالة ونظم الإنذار المبكر التي اعتمدها الدول، نظراً لأهمية العمل على نحو استباقي من أجل منع التشرد. وطلبت إليه أيضاً توضيح الدور الفريد الذي تؤديه المنظمات الإنسانية غير الحكومية والدولية في الاستجابة للتشرد، وشرح توصيته بإنشاء أفرقة عاملة إقليمية أو تعيين مقررين إقليميين معينين بالتشرد من أجل معالجة ورصد حالات التشرد، وتوضيح كيفية إدراج تلك الآليات الإقليمية في الهيكل الإنساني القائم وإمكانية أن تكمله.

١٨ - السيد لينغروث (النرويج): قال إن التحديات التي تواجه المشردين داخلياً تتزايد في الحجم والتعقيد. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن يولي المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام لتعزيز الاستجابة التي يقدمها جماعياً. وأفاد بأن ثمة حاجة واضحة إلى أن تعمل جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الوكالات الإنسانية والإنمائية، معاً من أجل التوصل إلى حلول دائمة للتحديات التي يطرحها التشرد الطويل الأجل. وقال إن التشرد يمكن منع وقوعه في أحيان كثيرة،

الاجتماعية والتقنية. وما فتئت الحكومة تعمل أيضا على توفير فرص عمل للأشخاص المشردين داخليا، وتواصل إمداد العاطلين عن العمل من المشردين داخليا بمساعدات شهرية. وقد تم، على مدى السنوات العشرين الماضية، تخصيص مبلغ ٥,٥ بليون دولار لمساعدة المشردين داخليا، فيما تستمر الزيادة في النسبة المخصصة من ميزانية الدولة لهذه المسألة.

٢٢ - وأشارت إلى أن تبعات التشرد الجماعي تمثل عبئا على أذربيجان، التي ما زال جزء كبير منها يرحل تحت الاحتلال الأرميني بصورة غير قانونية. وعلى الرغم من أن أذربيجان ممتنة للمساعدة والدعم المقدمين للمشردين داخليا، فإن المساعدة المالية غير كافية؛ لذلك يكتسي تجديده الاهتمام بهذه المسألة أهمية بالغة. وأضافت قائلة إن التزام حكومة بلدها بإيجاد حلول دائمة للتشرد لا ينبغي أن يُعفي الواقفين وراء الأسباب الجذرية للتشرد من المسؤولية. وقالت إن إيجاد حل للنزاع وضمان الحق في العودة لا يزالان يشكلان أكثر الحلول الطويلة الأجل فعالية. وفي هذا الصدد، أهابت بالمقرر الخاص أن يواصل جهود الدعوة التي يبذلها داخل منظومة الأمم المتحدة ولدى الدوائر الإنسانية ودوائر حقوق الإنسان الأوسع نطاقا. وكررت دعوة حكومة بلدها إليه بزيارة أذربيجان وقالت إنها تتطلع لاستمرار التعاون معه.

٢٣ - السيد سركيسيان (أرمينيا): قال إن بلده تعرض لحالات تشرد واسعة النطاق ناجمة عن عمليات الترحيل أثناء الإبادة الجماعية الأولى في القرن العشرين؛ وعن الكوارث الطبيعية، لا سيما الزلزال المدمر الذي وقع في عام ١٩٨٨؛ والعدوان العسكري الذي وقع في الآونة الأخيرة. وأوضح أن أرمينيا قد نفذت، منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، سياسات إدماج واسعة النطاق للمشردين، بما في ذلك وضع خطة عمل ترمي إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات

وأشار إلى أن الموارد والقدرات محدودة وتحتاج إلى استكمال، لا سيما أن التشرد يشكل في بعض الحالات أزمة مستمرة، وهو في حالات أخرى قد أصبح مشكلة تمتد عبر أجيال. وقال إن كفالة العودة الآمنة والكرامة للمشردين داخليا واللاجئين هي الأسلوب الأمثل لتحقيق حلول دائمة وهي من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. ولئن كانت مجموعة الدول الأعضاء في غوام عازمة على مواجهة الاحتياجات الأمنية والإنمائية للسكان المتضررين، فإن ثمة حاجة ماسة إلى أن يهتم المجتمع الدولي بشكل متحدد ومتواصل لأسباب الجذرية للتشرد القسري. وأضاف قائلاً إن إنهاء النزاعات في دول المجموعة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول داخل حدودها المعترف بها دوليا، من شأنه أن يسهم مساهمة كبيرة في حسم مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وأن يكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بضمان السلام والمصالحة والتنمية الدائمين. وحث المتكلم المقرر الخاص على مواصلة التركيز على السكان المشردين في الدول الأعضاء في مجموعة غوام والدعوة إلى زيادة التعاون والتضامن والعمل الإنساني على الصعيد الدولي لدعم من هم بحاجة إلى الدعم.

٢١ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إن حكومة بلدها تواصل حماية ومساعدة الأشخاص الذين شردوا نتيجة العدوان الذي شنته أرمينيا على أذربيجان. وقد تسبب عدم إحراز تقدم في تسوية النزاع واستمرار الاحتلال غير المشروع في تشريد جيل بأكمله. وأفادت بأن حكومة بلدها قد سنت تشريعات لحماية حقوق المشردين داخليا الذين تم منحهم الأولوية الشاملة في جميع البرامج الحكومية ذات الصلة، وإشراكهم في عملية التشاور والإعداد المستمر لهذه البرامج. وقد أوفت حكومة بلدها بالتزامها بالقضاء على المخيمات المؤقتة وأعدت توطن السكان في ٣٦ من المجتمعات المحلية الجديدة، مع ما يلزم من الهياكل الأساسية

٢٥ - وأردف قائلاً إنه لا ينبغي للمشردين داخلية أن يواجهوا التمييز عند التماس الحماية والمساعدة. وقال إن المقرر الخاص قدر عدد المشردين الأرمن المقيمين حالياً في جمهورية ناغورنو - كاراباخ بـ ٣٠٠.٠٠٠ شخص. وقال إنه يجري حرمانهم من الحصول على الخدمات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإجراءات الأمم المتحدة الخاصة، والمقرر الخاص. وسأل المقرر الخاص عما إذا كان مكتبه قد اتخذ خطوات نحو تحقيق إمكانية الوصول دون عائق إلى الأشخاص المشردين داخلية في ناغورنو - كاراباخ بهدف تمكينهم من أعمال حقوقهم الإنسانية.

٢٤ - وقال إن الجزء الذي خصصه المقرر الخاص في تقريره لزيارته إلى أذربيجان ينطوي على تفسيرات لمسألة النزاع على ناغورنو - كاراباخ التي تتسم بحساسيتها السياسية. وعبر عن أسف حكومة بلده لاحتواء التقرير على آراء ملفقة وغير دقيقة، وقال إنها لا تمثل موقف المجتمع الدولي ولا تستند إلى بيانات وحقائق إحصائية، وهي تتنافى مع نزاهة ولاية المقرر الخاص. وتابع قائلاً إن التسوية السلمية للنزاع من شأنها أن تؤدي إلى حلول دائمة لجميع المشردين داخلية. وذكر أن الطرائق والمبادئ والعناصر التي تقوم عليها تلك التسوية قد صاغها المشاركون في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشكل المنتدى الوحيد المأذون له دولياً بمفاوضات للسلام. وأردف قائلاً إن تنفيذ عملية السلام يعتمد على الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف المعنية، وإن أرمينيا تؤيد تأييداً تاماً المقترحات المقدمة، وهي ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق تقدم في مفاوضات السلام. وقال إن حكومة بلده تحت المقرر الخاص على التثبت أكثر من أسباب عدم إحراز تقدم في المفاوضات، لأنها لا ترغب في تكوين انطباع بأن المقرر الخاص يتبنى آراء مخالفة لآراء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورنو - كاراباخ.

٢٧ - السيدة سمبلا (نيجيريا): قالت إن انعدام الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة أسهمت جميعها في تشريد الملايين من

وقالت إنه من غير المقبول خفض موارد وقدرات الأمم المتحدة المخصصة للمشردين داخليا في حين قد بلغ عدد هؤلاء مستوى قياسيا. وأوضحت أن هذه المسألة لا تتعلق بإنشاء هياكل جديدة، بل بتحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، وحشد الأموال اللازمة وتوفير الإرادة السياسية لمنع التشريد القسري، وحماية الأشخاص وتحسين سبل مساعدتهم والتشجيع على إيجاد الحلول المستدامة، بما في ذلك الحلول السياسية. وسألت المقرر الخاص عن التدابير اللازمة لتعزيز الهيكل الدولي المكرس للأشخاص المشردين داخليا، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في الحرص على مراعاة الاحتياجات الفريدة للأشخاص المشردين مراعاة أفضل في خطط التنمية الوطنية. وحث الدول الأعضاء على التعاون بنشاط مع المقرر الخاص من أجل خدمة مصالح المشردين داخليا في بلدانها.

٣٠ - السيد ريد (المملكة المتحدة): قال إنه يجب السماح للأشخاص المشردين داخليا بالانتقال إلى مواقع آمنة تناسب واحتياجاتهم من الحماية، ويجب الإصغاء إلى خياراتهم واحترامها. وأشار إلى أن المجتمعات المضيفة تحتاج إلى دعم لكي تستوعب وترعى الأشخاص المشردين داخليا، والجهات الإنسانية الفاعلة لا بد لها من سبل الوصول حتى تقيّم احتياجات كل من المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. ويجب أن تُراعى، منذ بداية التشرد، الاحتياجات الطويلة الأجل للأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك التعليم وسبل كسب الرزق، واستعادة الكرامة. وذكر أن تحسين امتثال أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي من شأنه في الكثير من الحالات أن يمنع وقوع التشرد أصلا. وتوجه إلى المقرر الخاص بسؤال عن كيفية استغلال مبادرات الأمم المتحدة، مثل مبادرة الحقوق أولاً ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، بوصفها فرصاً لتناول مسألة إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا، وكيفية مشاركة المؤسسات مثل البنك

الناس في جميع أنحاء العالم، وإن الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال. وأضافت قائلة إن وضع اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين، لا سيما النساء والفتيات، قد استرعى الانتباه العالمي إلى ضرورة تحسين حماية اللاجئين. وأوضحت أن الأعمال الإرهابية، التي هي من الأسباب الرئيسية للتشرد والوفيات سواء داخل الدول أو عبر الحدود، تشكل خطراً كبيراً يهدد السلم والأمن الدوليين ويقوض قدرات الدول على تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل هذه الأفعال اعتداءً على الأمن الجماعي وهي بذلك تتطلب رداً جماعياً. وذكرت أن بعضاً من أشد أزمات التشرد تعقيداً توجد في أفريقيا. لذلك اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم اتفاقية كمبالا، والتي تشكل خطوة هامة نحو تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية والإقليمية التي توفر الحماية والمساعدة للمشردين في أفريقيا.

٢٨ - وقالت إن حكومة بلدها قد أطلقت، في اليوم السابق، برنامج المشاركة المتعدد الأطراف المعني بالعمل الإنساني في المنطقة الشمالية الشرقية وذلك لفائدة ضحايا عمليات تمرد جماعة بوكو حرام ومن أجل تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني القائمة، لا سيما في المناطق الشمالية الشرقية، والمساعدة في تطوير المؤسسات الأخرى. ويوجد من بين الأطراف صاحبة المصلحة الوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، والمبادرة الرئاسية لمنطقة الشمال الشرقي، وصندوق دعم الضحايا، ومبادرة المدارس الآمنة.

٢٩ - السيدة كيريانوف كيريمينس (سويسرا): قالت إن ازدياد أعداد المشردين داخليا ومتوسط طول فترة التشرد تثير قلقاً بالغاً. وأوضحت أن المجتمع الدولي عليه أن يركز اهتمامه على السعي للوصول إلى حلول مستدامة من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين.

ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان هي من المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورنو - كاراباخ، التي ترفضها أذربيجان بالفعل. وذكر أن وفد بلده مستعد لمناقشة هذه المسألة ودعا وفد أذربيجان إلى العمل بالمثل.

٣٣ - السيد بياني (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً): قال إن جميع أهداف التنمية المستدامة يجب أن تنفذ من منظور الأشخاص المشردين داخلياً من حيث تحديث البرامج والسياسات والمؤشرات. وأضاف قائلاً إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تدرج في الميزانيات الوطنية، وأن التخطيط والبرمجة يجب أن تُنفذ باتباع نهج إنساني وإنمائي موحد. وذكر أن أطر السياسات الوطنية المعنية بالمشردين داخلياً ينبغي أن تأخذ أيضاً بأهداف التنمية المستدامة، ويجب أن يتم الاضطلاع بالتخطيط الطويل الأجل الذي يأخذ بالحلول الدائمة منذ البداية.

٣٤ - وقال إن العراق لا يتلقى ما يكفي من المساعدة الإنسانية لأنه مصنف على أنه من البلدان متوسطة الدخل. وأوضح أنه لا بد من وضع تدابير تأهب في العراق بغية استقبال الأشخاص المشردين بسبب تدابير مكافحة التمرد في أماكن مثل الموصل والأنبار. وأكد أن التأهب هو أهم التدابير التحوطية التي يمكن أن تتخذها الدول. وتشمل التدابير الأخرى تقييم المخاطر، وتدابير التخفيف، وتحقيق التكامل بين نهج المساعدة الإنسانية والإنمائية منذ البداية، والحلول الدائمة، وأطر السياسات والأطر القانونية.

٣٥ - وأوضح أنه من الأهمية بمكان توفر الهياكل التنسيقية وجهات الاتصال التي تستجيب للتشرد الداخلي، لأن ذلك من المسائل المتعددة القطاعات. وثمة أمثلة لأفضل الممارسات في مجال تنسيق الآليات والهياكل الدائمة في كوت ديفوار وفي هايتي، وهناك أمثلة جيدة على الحكومات المحلية التي تعمل مع المجتمع الدولي في أفغانستان وكينيا. وثمة أيضاً أمثلة

الدولي مع الشركاء في المجال الإنساني من أجل وضع حلول دائمة.

٣١ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن وفد بلدها يرفض جميع الادعاءات التي طرحها وفد أرمينيا التي تحتل بصورة غير مشروعة أراضي أذربيجان في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وأوضحت أن مليون أذربيجاني قد حُرّموا من حقوقهم الأساسية أثناء عدوان أرمينيا المتواصل على أذربيجان. وأشارت إلى أن أرمينيا ارتكبت جرائم عديدة بحق المدنيين من بينها: الهجمات العشوائية، والقتل، وأخذ الرهائن، واحتجاز أسرى الحرب ومعاملتهم بشكل غير إنساني وإعدامهم، والتطهير العرقي في الأراضي المحتلة. وقالت إن أرمينيا لا تمتلك أساساً قانونياً أو أخلاقياً لتعطي دروساً لأي شخص عن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

٣٢ - السيد سركيسيان (أرمينيا): قال إنه في التسعينات من القرن الماضي كان هناك مئات الآلاف من اللاجئين في أرمينيا وأذربيجان وناغورنو - كاراباخ. وعلى الرغم من أن أرمينيا لديها أشخاص مشردون أكثر مما يوجد لدى أذربيجان، فإنها لم تسيس محتتهم قط، واستخدمت مواردها المحدودة من أجل مساعدتهم على الاندماج الكامل. وأردف قائلاً إنه لو كان لدى قيادة أذربيجان اهتمام صادق بالتوصل إلى حلول مستدامة للاجئين والمشردين داخلياً فيها، لكانت حققت ذلك على مدى العقدين الماضيين. وأشار إلى أنه بدلا من استخدام ميزانيتها، التي تغذيها بشكل أساسي دولارات النفط، في إيجاد حل دائم، قررت أذربيجان استغلال هذه القضية واستخدام دولاراتها النفطية لشراء كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية. وقال إن عودة اللاجئين والمشردين داخلياً من الأرمن ونظرائهم من

لللقانون الإنساني الدولي ولغيره من الأطر هو من الأمور الأساسية. وذكر أن الهدف من مبادرة الحقوق أولاً هو التأكد على الصعيد القطري من أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثاتها تأخذ بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الواجبة للمشردين داخلياً.

٣٧ - وأشار المقرر الخاص إلى أن إمكانية الوصول كانت تمثل مشكلاً في الجمهورية العربية السورية. وأفاد بأنه قد تمكن في زيارته الأخيرة من الذهاب إلى دمشق واللاذقية، ولكن جميع المناطق الأخرى تعذر الوصول إليها. فالقدرة على الوصول كانت مشكلة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وأيضاً في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون والإرهابيون. ومن ناحية أخرى، أعرب عن ترحيبه بالتدابير التي يجري اتخاذها في الفلبين في منطقة مينداناو وضمن سياق التشرد جراء الكوارث الطبيعية. وقال إنه من الواضح أن ثمة مشكلة سياسية كامنة وراء النزاع على الأرض في ناغورنو - كاراباخ. وقال إن ولايته ولاية إنسانية تركز على حقوق الإنسان وتقوم على الاستقلال والنزاهة. وذكر أنه قد اجتمع مع البعثة الدائمة لأرمينيا في أعقاب زيارته لتوضيح الشواغل المحيطة بالتقرير الذي قدمه. وأشار إلى إنه سيواصل العمل مع كل من أرمينيا وأذربيجان، وسيسير على خطى عملية مينسك فيما يتعلق بقضية المشردين داخلياً.

٣٨ - وأردف قائلاً إنه قد اجتمع مع البنك الدولي من أجل التركيز على دمج التنمية في الأنشطة الإنسانية، ووجد تجاوباً إيجابياً للغاية بهذا الشأن. وذكر أن البنك الدولي يستخدم نظم بيانات ونصوصاً تتعلق باللاجئين. ونوه إلى أن النهج الذي يتبعه البنك يستحق الثناء وينبغي تشجيع الجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى على أن تحذو حذوه. وأوضح أن الولاية تعمل، من خلال المناقشات مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تعزيز خريطة طريق مشتركة

جيدة عن تصنيف البيانات في صربيا وفي جورجيا، وأيضاً في الدائرة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتحديد سمات المشردين داخلياً، ومصفوفة تتبع التشرد التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة، والعمل الذي يضطلع به مركز رصد التشرد الداخلي في جنيف. وأوضح المقرر الخاص أنه قد تم، على إثر الزيارة التي قام بها إلى سري لانكا، إجراء تقييم مشترك للاحتياجات بغية إيجاد حلول دائمة. وقال إنه من الصعب جدا تحديد ممارسات فضلى في مجال مواءمة البيانات، لأن كل الوكالات تعمل بأنظمة بياناتها الخاصة، والعديد من البلدان يعمل بنظم بيانات مختلفة أيضاً. وقال إن الولاية المسندة إليه قد دعت مراراً وتكراراً للمواءمة بين نظم البيانات.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن المنظمات الإقليمية تمكنت من اتخاذ إجراءات متضافرة أكثر من أجل التصدي لمسألة التشرد الداخلي، وذلك مثلاً من خلال تعزيز الأطر الإقليمية على غرار اتفاقية كمبالا. وذكر بأن مؤتمرات القمة العالمية للعمل الإنساني قد شددت على دور المنظمات الإقليمية في تعزيز هذه الأطر. وقال إن ولايته ستقوم بمتابعة تلك النتائج في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وهي تحاول تعزيز آليات الرصد الفعالة على الصعيد الوطني من خلال اللجان الوطنية لحقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك الفلبين حيث تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط كبير؛ وكينيا، حيث تم دمج البعثة الوطنية لحقوق الإنسان في الفريق العامل الوطني المعني بالمشردين داخلياً؛ وجورجيا، حيث أصدر أمين المظالم تقريراً معنياً بالمشردين داخلياً. وأشار إلى أنه قد زار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥، وهو يعتزم حضور اجتماع سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في غامبيا بين لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأوضح أن التكامل والتضامن أمور هامة لإنشاء آلية رصد وطنية. وقال إن الامتثال

الجنائية. ويحول الافتقار إلى البيانات دون قيام الحكومات بتقييم وجود ونطاق الانتهاكات ضد الأقليات في نظام العدالة الجنائية، وبالتالي يؤدي إلى عدم وضع تدابير مضادة فعالة. وشجعت السيدة إسحاق الدول على جمع بيانات شاملة ومصنفة على أساس تحديد الأفراد لهويتهم وموافقتهم عليها، مع مراعاة ضرورة حماية البيانات الشخصية والخصوصية.

٤٢ - وأردفت قائلة إن الدورة الثامنة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات ستركز أيضاً على الأقليات في نظام العدالة الجنائية وهي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في جنيف. وستشارك فيها العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية والخبراء في مجال العدالة الجنائية، ودعت جميع الدول إلى الانضمام إلى المنتدى والمساهمة في أعماله القيمة.

٤٣ - السيد العبيدي (العراق): قال إن العراق يتميز بتنوع الأديان والطوائف والأعراق فيه، بمن فيهم المسيحيون والصابون والشبك واليزيديون، الذين عاشوا في المنطقة وساهموا في المجتمع منذ آلاف السنين. إذ لهم، ككل الناس، حقوق ومسؤوليات متساوية أمام القانون. وأشار إلى أن الأقليات عانت من أسوأ الفظائع وأكثرها دموية في أعقاب استيلاء عصابات تنظيم الدولة الإسلامية على بعض أنحاء العراق، بما في ذلك محافظة نينوى، حيث تعيش معظم هذه الأقليات. وذكر أن المجموعات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة قد ارتكبت أبشع الجرائم ضدهم وأجبرتهم على مغادرة أراضيهم وقامت بمصادرة ممتلكاتهم وأملاكهم؛ وقتلت الرجال، واسترقت النساء وباعتهن، واستغلت الأطفال؛ وفجرت دور العبادة ومقابر الأنبياء؛ ودمرت المراكز الثقافية والأدبية ومواقع التراث الثقافي. وبعد تحرير قوات الأمن لبعض المناطق، اكتشفت مقابر جماعية لمدينين من اليزيديين أعدمتهم العصابات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة. وقال إن

لتحقيق التنمية والأنشطة الإنسانية معاً. وقال إن دور الولاية المسندة إليه في حاجة إلى إعادة التقييم. وأشار إلى أنه يوجد حالياً ما يزيد عن ٣٨ مليون من المشردين داخلياً، في حين بات الواضح أن وجود ولاية وحيدة، تعمل لبعض الوقت وبشكل تطوعي، هو أمر لا يكفي حتى وإن كانت هذه الولاية تعمل مع شركاء.

٣٩ - وقال إنه سيقوم بزيارات متابعة إلى مجموعة بلدان غوام في عام ٢٠١٦. وهو قد طلب أيضاً القيام بزيارة إلى نيجيريا في عام ٢٠١٦ لتقييم الوضع في شمال نيجيريا وللنظر في التشرذم الناجم عما تقوم به جماعة بوكو حرام.

٤٠ - السيدة إسحاق (المقررة الخاصة المعني بقضايا الأقليات): عرضت تقريرها عن التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (A/70/212)، وقالت إنها اختارت التركيز على عملية العدالة الجنائية لأنها تلقت عدداً مفرغاً من الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت ضد الأقليات في إطار إقامة العدالة الجنائية. وتوجهت بالشكر للدول التي ردت على استيائها وأعربت عن أسفها لأنها لم تتلق المزيد من الردود. وتضمن التقرير النظر في العقبات التي تحول دون حصول ضحايا الجرائم من الأقليات على العدالة، وهو يناقش كيفية كفاءة التنوع وعدم التمييز ومشاركة الأقليات في إقامة العدل. وقالت إن التقرير ليس جامعاً لأنه لا يتناول الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين خارج إطار عملية العدالة الجنائية الرسمية، أو الانتهاكات الناشئة عن القانون الجنائي الموضوعي؛ وتستحق هذه المجالات المزيد من البحث.

٤١ - وأضافت قائلة إنه في كثير من الأحيان توجد صعوبة في الحصول على البيانات المسورة، ولا تقوم العديد من الدول بجمع البيانات المصنفة عن الأقليات في نظام العدالة

حكومة بلده شكلت لجنة وزارية رفيعة المستوى من اليوم الأول من الهجمات التي شنتها العصابات الإرهابية لتنظيم الدولة وذلك من أجل رصد حالة المشردين داخلياً، ولا سيما المنتمون إلى الأقليات، وتلبية احتياجاتهم. وقد حررت قوات الأمن الكثير من الأفراد؛ ومُنحت المساعدات المالية للنساء اليزيديات المشرديات داخلياً؛ وتم إنشاء مراكز للأقليات الذين يريدون الانضمام إلى قوات الأمن. هذا، ويجري تقديم المساعدة من أجل الوصول إلى نظام العدالة. وجدّد السيد العبيدي دعوته إلى المجتمع الدولي من أجل زيادة المعونة الدولية المقدمة إلى العراق في جميع الميادين بغية المساعدة على تلبية احتياجات ضحايا عصابات تنظيم الدولة الإرهابية.

٤٦ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): قال إن دستور عام ١٩٩٢ قد نصّ على الاعتراف القانوني بالأقليات في المكسيك كما أقر بأن المكسيك أمة متعددة الثقافات. وفي عام ٢٠٠١، أُدخل نص صريح في المادة ١ من الدستور يحظر جميع أشكال التمييز بما في ذلك التمييز على أساس الأصل الإثني أو على أساس القومية أو الدين. وقد أرسى قانون الإجراءات الجنائية، الذي صدر في عام ٢٠١٤، مبدأ المساواة أمام القانون ونص على أن جميع الأطراف المشاركة في الإجراءات الجنائية ينبغي أن تعامل على قدم المساواة ولها نفس الحقوق القانونية. وقد وضعت المكسيك آلية وطنية لمنع التعذيب في إطار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة مخولة بالقيام بزيارات إلى مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - السيد دوجاك (النمسا): قال إن المشاركة الفعالة للأقليات في جميع جوانب عملية العدالة الجنائية وإقامة العدل يجب أن تُكفل من خلال إزالة الحواجز التي تعيق تحقيق العدالة لضحايا الجرائم، إضافة إلى توظيف أفراد الأقليات واستبقائهم وترقيتهم في شتى التخصصات المهنية في نظام العدالة الجنائية. وينبغي أن توفر دورة المنتدى المعني بقضايا الأقليات التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ منبرا مركزيا داخل الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا الأقليات، يستطيع أن يسهم إسهاماً كبيراً في إبراز حقوق الأقليات، وتوجيه الانتباه إلى المجالات التي تتطلب العمل، وتوضيح أفضل الممارسات والتوصيات لوضعي السياسات. وسأل السيد دوجاك عن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الولاية في الوقاية والتصدي بفعالية للعنف ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

٤٤ - السيد دي بوستاماني (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الوصول إلى العدالة وإلى المحاكمة العادلة ينبغي أن يُكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات في جميع مراحل العملية القانونية. وأشار إلى أن التدريب الملائم في مجال حقوق الإنسان للعاملين ضمن قطاعات إنفاذ القانون والنظام القضائي والسجون هو من العناصر الهامة في التشجيع على عدم التمييز وعلى التنوع الثقافي. وطلب من المقرر الخاص تقديم أمثلة للبلدان التي ساعد فيها جمع البيانات المصنفة على وضع تدابير فعالة للقضاء على التمييز.

٤٥ - السيدة شليتشكوف (الاتحاد الروسي): قالت إن التقرير يتضمن عدداً من الأمثلة التي توضح كيف يؤثر الانتماء لأقليات لغوية أو ثقافية أو إثنية أو دينية على الأحكام التي تصدرها المحاكم وعلى المواقف التي تتبناها هيئات إنفاذ القوانين. وسألت المقرر الخاص عما إذا كان قد وجد في بحثه أي تمييز في هذا الصدد بين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من الشعوب الأصلية ممن يحملون جنسية بلد

التنمية جمعَ بيانات مصنفة من أجل التصدي للتمييز. وأردف قائلاً إن مكافحة التمييز يمكن أن تصبح قوة محرّكة حقيقية تمكن من بلوغ الأهداف المتصلة بالإدماج الاجتماعي، وإنشاء مجتمعات شاملة ومرنة، والتطرّق للركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وقال إن هنغاريا تحث المقرر الخاص على مواصلة دعم تنفيذ خطة التنمية وهي تتطلع إلى الدورة الثامنة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، التي تشكل مناسبة هامة لتحديد أفضل الممارسات.

٥١ - السيدة شنايدر كالزا (البرازيل): قالت إن التمييز يعيق ثقة الأشخاص المنتمين إلى أقليات في نظام العدالة الجنائية وبالتالي يقوض شعورهم بالانتماء إلى المجتمع الوطني ككل. وأردفت قائلة إن ثمة حاجة إلى بناء القدرات وزيادة والتثقيف والتدريب الخاص على حقوق الإنسان من أجل بلوغ الهدف المنشود المتمثل في القضاء على التمييز العنصري وغيره من الممارسات التمييزية ضمن مجال إقامة العدل. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يسلط الضوء على المزيد من الأمثلة المتعلقة بالممارسات الجيدة التي أسهمت في الحد من التوتر وبناء الثقة بين قوات الشرطة والمنتمين إلى الأقليات ممن يعانون من التمييز.

٥٢ - السيد غارسيا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة، التي شهدتها مدينتا فيرغسون وبلتيمور وغيرهما من المدن، أعطت حافزاً مهماً للمجتمع المدني والحكومة لكي يدخلوا في حوار مطلوب جداً بشأن التدابير المتخذة للتصدي للتمييز من جانب الشرطة ومساءلة الضباط الذين ارتكبوا جرائم. ولقد تم إحراز تقدّم بالرغم من أنه لا تزال هناك أعمال هامة يتعين القيام بها لحماية الأقليات ضمن إطار نظام العدالة الجنائية بالولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يوضح الأمر التنفيذي الذي أنشئت بموجبه فرقة العمل الرئاسية المعنية بالعمل

٤٨ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يوافق على أن المشاركة الفعالة للأقليات في جميع جوانب إقامة العدل أمر ضروري للقضاء على التمييز. وأشارت إلى أنه يؤيد على وجه الخصوص التوصية التي تفيد بأن الدول ينبغي أن تضمن احترام مبدأي التناسب والضرورة في أي استخدام للعنف، سواء كان أو لم يكن موجهاً ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات؛ وينبغي أن تخضع أي انتهاكات لإجراء تحقيق مستقل ونزيه. وشددت على أهمية حق جميع المحتجزين في التواصل مع العالم الخارجي، وتلقي الزيارات والتواصل مع الممثلين الدينيين أو المجموعات الثقافية من الخارج. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعين موظفي اتصال موثوق بهم يقومون بإحلال الثقة الكافية في جماعات الأقليات من أجل تشجيعهم على المطالبة بالدعم في حماية حقوقهم. وطلبت إلى المقرر الخاص أيضاً أن يقدم المزيد من التفاصيل عن نموذج الاستراتيجية الوطنية لمنع التمييز ضد الأقليات في إقامة العدل.

٤٩ - السيد توربيرغسن (النرويج): سأل عما إذا كان لدى المقرر الخاص أي أمثلة على التحديات فيما يتعلق بمعالجة وضع الأقليات الدينية. وسأل أيضاً كيف يمكن للدول أن تتصدى على أفضل وجه للتحدي المتمثل في العنف ضد الأقليات الذي يفلت مرتكبوه من العقاب. واختتم حديثه بالسؤال عما إذا كانت هناك معلومات عن الكيفية التي تمت بها متابعة التوصيات الـ ٨٩٥ المتعلقة بالأقليات القومية أو الإثنية والدينية واللغوية التي قدمت من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٥٠ - السيد هيتيسي (هنغاريا): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفر فرصة ممتازة لجميع البلدان لكي تراجع وضعها ضمن ما يتعلق بمكافحة التمييز. وأعرب عن أمل هنغاريا في أن تشترط المؤشرات التي ستُعتمد في خطة

والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية، حتى يتمكن هؤلاء من وضع تدابير للقضاء على التمييز ولزيادة المشاركة الفعالة في منظومة إقامة العدالة برمتها. وينبغي جمع البيانات على أساس تحديد الأفراد لهويتهم وموافقتهم عليها، حيثما أمكن، وينبغي أن تراعى فيها شواغل الخصوصية والبيانات الشخصية. ونوهت إلى أن الشرطة تقوم بدور حاسم في العملية بأكملها. بيد أنه إذا كان عدد غير متناسب من الأفراد قد وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الشرطة، فإن تمثيلهم سيكون ألياً ممثلاً أيضاً بشكل غير متناسب في العملية بأكملها.

٥٥ - وأشارت إلى وجود بعض الممارسات الجيدة في مجال أعمال الشرطة. ففي المملكة المتحدة وكندا وإسبانيا يتعين على الشرطة تقديم سجل لأي شخص يتم توقيفه أو استجوابه أو تفتيشه يفيد بالأصل العرقي للشخص واسم ضابط الشرطة، وتاريخ ومكان وسبب الإجراء، وهي ممارسة ينبغي أن تنفذها جميع وكالات إنفاذ القانون. وتقوم الهند بتنفيذ برنامج مؤلف من ١٥ نقطة لرعاية الأقليات. ويركز هذا البرنامج على إيلاء اهتمام خاص للأقليات فيما يتعلق بتوظيفهم في الدولة وفي قوات الشرطة الحكومية المركزية، فضلاً عن ضمان تمثيل الأقليات المحرومة في تشكيلة لجان الاختيار. وفي هنغاريا والمملكة المتحدة شكل ضباط الشرطة المنتمين إلى أقليات شبكات دعم، وهو أمر يتسم بأهمية قصوى فيما يتعلق بدعم الأقران والربط الشبكي.

٥٦ - وأردفت قائلة إنه لا بد من تمثيل أفضل للأقليات في جميع أجهزة الحكومة، وينبغي أن تكون هناك درجة أكبر من التشاور مع المجتمعات المحلية المعنية. ولا بد من إشراك الأقليات في عملية التدريب، بما في ذلك وضع النماذج التدريبية وتنفيذها. ولا بد أن يكون التدريب مستمراً، حيثما أمكن، وأن ينصب تركيزه أولاً على كبار الموظفين

الشرطي في القرن الحادي والعشرين وما صدرها عنها من تقارير لاحقاً، التزام الولايات المتحدة بحماية حقوق الأقليات في نظام العدالة الجنائية من خلال الإصلاح القائم على التعاون، الذي يهدف إلى بناء الثقة بين الوكالات والمجتمعات المحلية التي يخدمونها وذلك بتوفير وسيلة للتحويل التنظيمي بشأن مسائل محددة. وأضاف قائلاً إن البحوث الجيدة تعزز النتائج الجيدة. وقد قدم المقرر الخاص أداة تحليلية ممتازة في هذا الصدد. وطلب إلى المقرر الخاص أن يوضح الأسباب التي تجعله يفضل جمع البيانات المصنفة، وكيفية معالجة الشواغل المتصلة بإمكانية إساءة استخدام هذه البيانات.

٥٣ - السيدة إسحاق (المقررة الخاصة المعني بقضايا الأقليات): قالت إن العديد من الحكومات تعزف عن جمع البيانات المصنفة وتشير إلى شواغل متعلقة بالخصوصية أو إلى حدوث حالات لإساءة استخدام تلك المعلومات من أجل اضطهاد الأقليات. وقد عبر عدد كبير من الأقليات الإثنية أو العرقية عن رغبتهم في الظهور للعيان من خلال البيانات إذا كان ذلك سيمكّن السلطات من وضع سياسات فعالة لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية؛ ولكنهم أعربوا، مع ذلك، عن قلقهم من أن تستخدم البيانات لإظهار وجود معدل جريمة أعلى بين الأقليات أو من أن تحتفظ الشرطة بمعلوماتهم الشخصية حتى في حال عدم الكشف عن أي جريمة. وأشارت إلى أنه ينبغي التصدي لهذه الشواغل من خلال عدم الكشف عن اسم صاحب البيانات وتحديد آجال لمدة الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية.

٥٤ - وقالت إنه ينبغي للدول أن تجمع بيانات شاملة ومصنفة فيما يتعلق بإشراك الأشخاص المنتمين إلى أقليات في جميع جوانب نظام العدالة الجنائية. وينبغي أن تكون الإحصاءات العُقل متاحة للتحليل من قبل الحكومة

في إنكلترا وويلز إلى أن ٥ في المائة من المحتجزين تعود أصولهم للغجر والروما والرحل، في حين أن نسبة السكان التي ترجع إلى هذه الأصول تقدر بـ ٠,١ في المائة فقط. وفي بعض مراكز التدريب المأمونة، وصلت نسبة الروما والرحل والغجر إلى نحو ١٢ في المائة.

٥٨ - وقالت السيدة إسحاق إنه على الرغم من صعوبة إثبات إلقاء القبض على شخص أو إيقافه من قبل الشرطة، أو الحكم عليه بالسجن المؤبد، بسبب انتمائه إلى أقلية، فإنه يمكن ملاحظة وجود بعض الأنماط، ويجب أن يُؤخذ هذا الأمر على محمل الجد وتتم معالجته.

٥٩ - وأبدت استعدادها لإجراء مناقشات مع حكومة العراق بشأن زيارة قطرية محتملة تتعلق بكيفية السعي إلى زيادة المساعدة المقدمة فيما يتعلق بمسألة التعذيب والعنف التي ترتكبها جهات غير تابعة للدولة ضد الأقليات.

٦٠ - وفيما يتعلق بتعيين موظفي اتصال، قالت إن العمل مع المنظمات غير الحكومية التي ترتبط بمجموعات الأقليات مسألة تستحق الاهتمام. فهؤلاء الموظفون ومثلو المجتمعات المحلية يمكنهم المساعدة في بناء الثقة بين الشرطة والأقليات. وأشارت إلى أن التوصيات بشأن العمل الشرطي في المجتمعات المتعددة الأعراق تشكل دليلاً جيداً جداً فيما يتعلق بممارسات الخفارة المجتمعية. وعلى الرغم من وجود بعض الممارسات الجيدة، قالت إنها لم تصادف استراتيجية محددة يمكن أن توصي بها بوصفها مبادرة طيبة.

٦١ - وأفاد المتكلمة بأنها قد نظرت في جميع التوصيات الـ ٨٩٥ ذات الصلة بوضع الأقليات الواردة في الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، وأنها تتطلع إلى القيام بذلك في الدورة الثانية، وإلى متابعة الجولة الأولى من التوصيات وكيف تم تنفيذها. وفيما يتعلق بمنع العنف،

كما يضمن توفير القيادة. ويجب وضع البرامج التعليمية المناسبة لموظفي إنفاذ القانون والنظام القضائي وموظفي السجون. وأضافت أنه من المهم تعزيز العلاقات بين المجموعات الإثنية الدينية. وقالت إن مثلاً جيداً في هذا الصدد يوجد في الاتحاد الروسي حيث عملت الشرطة مع ممثلي الأقليات العرقية على تطوير نماذج تدريبية للشرطة تغطي الخلفيات الثقافية والدينية لمجتمعات الأقليات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعد المركز الوطني لمحاكم الولايات مواد تدريبية للقضاة بشأن التحديد الذاتي للهوية وتجنب التحيز الضمني. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أيضاً قيام مكتب التحقيقات الاتحادي بجمع البيانات عن جرائم الكراهية وتصنيف مختلف التحيزات في الجرائم المرتكبة ضد مجموعات شتى داخل المجتمع.

٥٧ - وأضافت قائلة إن الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية قامت بجمع بعض البيانات المصنفة. وقالت إنها زارت البرازيل حيث سُمح لها بالوصول إلى كل الأماكن التي طلبت زيارتها. وقد قدرت حكومة البرازيل نسبة السجناء السود بـ ٧٥ في المائة من إجمالي نزلاء السجون البرازيلية. وبلغ عدد ضحايا جرائم القتل ٥٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤، كان من بينهم ٣٠.٠٠٠ ضمن الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٩ سنة؛ وقد مثل السود نسبة ٧٧ في المائة منهم. وأردفت قائلة إنه وفقاً للمجلس الوطني للعدالة، فإن نسبة القضاة السود أقل من ١٦ في المائة بالرغم من أن ٥٢ في المائة من السكان ينحدرون من أصول أفريقية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تحقق تقدماً في التغلب على التحديات التي تواجهها، فإن احتمالات تعرض السود للقتل على يد الشرطة تبلغ ثلاثة أضعاف احتمالات تعرض البيض. وأقل من ثلث المقتولين السود على يد الشرطة كانوا محلّ شبهة بارتكاب جرائم عنف أو كانوا يحملون سلاحاً نارياً. وفي المملكة المتحدة، أشارت دراسة أجرتها مفتشية السجون

٦٤ - وقال إن مطالبة الدول بالإعمال التدريجي للحق في المياه ومرافق الصرف الصحي تنقسم إلى عنصرين: أولهما التدرّج في تمكين الجميع من الخدمات عبر تزويد المزيد من الناس بها، والعمل في الوقت نفسه على التحسين التدريجي للخدمات التي يحصل عليها جميع الأشخاص من أجل تلبية معايير حقوق الإنسان. وأردف قائلاً إنه يجب على الدول أن تحدد كيفية وضع الأولويات من أجل إعمال حقوق الإنسان، وأن تأخذ كل سياق خاص في الاعتبار. وأوضح المتكلم أن إطار حقوق الإنسان يوفر معايير هامة لهذه العملية. وأشار إلى أن تحسين الخدمات يتوفر في كثير من الأحيان للأشخاص الذين يتمتعون فعلاً بمستوى أساسي من الخدمة، في حين يتم إهمال الاحتياجات الملحة للأشخاص الذين يفتقرون لفرص الحصول على أبسط الخدمات الأساسية. وذكر أن إطار حقوق الإنسان يقتضي من الدول أن تزيد التركيز على تحقيق المستويات الأساسية من الخدمات للجميع كحد أدنى. فالهدف النهائي هو بلوغ مستوى معيشي لائق للجميع، حيث تستخدم كل دولة الحد الأقصى من الموارد المتاحة وتكفل استخدامها بكفاءة. وتابع قائلاً إنه يجب على الدول أن تواجه تلك التحديات باعتماد التخطيط الملائم، على المدى القصير والمدى الطويل كليهما.

٦٥ - وأوصى الدول بأن تستخدم إطار حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل تحديد الأنواع المناسبة من الخدمات وكفالة أن تكون الخدمات متوافرة ومأمونة ومقبولة وفي المتناول وميسورة التكلفة؛ وبأن تراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي في تقييم امثال أنواع الخدمات لحقوق الإنسان؛ وتركز على من لا يحصلون على الخدمات ومن لا يحصلون على قدر كاف منها، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

أشارت إلى التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمته في عام ٢٠١٤ (A/69/266).

٦٢ - وقد كانت هناك مبادرة في إطار الفريق العامل السابق المعني بالأقليات من أجل اعتماد مبادئ توجيهية بشأن الإدماج المقترن بالتنوع في أعمال الشرطة. وقالت السيدة إسحاق إنه لا بد من إعادة النظر مستقبلاً في هذه المبادرة. وشجعت مؤسسات حقوق الإنسان على إنشاء آلية محددة مكرسة لتلبية حقوق الأقليات، بما في ذلك في إطار نظام العدالة الجنائية، مما سيساعد على منع ومعالجة الشواغل الناجمة عن قلة تمثيلهم في جميع مراحل العملية.

٦٣ - السيد هيلر (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قدم تقريره (A/70/203) وقال إنه قد أجرى في هذا التقرير تقييماً لمدى امتثال مختلف أنواع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (الربط بشبكات الأنابيب، والمرافق المجتمعية والمشاركة، والحلول الفردية في الموقع) وكذا مختلف نماذج الإدارة (المرافق ومقدمو الخدمات على نطاق محدود، وخدمات الإمداد الذاتي) لحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وسلط الضوء على الفوائد المحتملة وأوجه القصور في كل نوع من أنواع الخدمات، وما ينجم عنها من شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي يتأثر بالطريقة التي يتم بها تقديم هذه الأنواع المختلفة من الخدمات ومدى إشراف الدولة على الخدمات المقدمة، وكذلك على السياقات الجيوفيزيائية والسياسية والاقتصادية والميولات الاجتماعية والثقافية. وأردف قائلاً إن التحليل أظهر أنه لا يوجد حل واحد يصلح للجميع وبقي بمعايير حقوق الإنسان في جميع الظروف.

و ٣٢ مليون من المعلمين والتلاميذ في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠١٥، ستقوم الصين بإنشاء شبكة رصد على نطاق البلد من أجل تتبع نوعية إمدادات الماء في جميع أنحاء البلد. وذكر أن التقرير المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية المعنون "التقدم المحرز في المرافق الصحية ومياه الشرب: استكمال وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥" يبين أن ٩٥ في المائة من السكان الصينيين يحصلون على مياه شرب مأمونة، كما يحصل ٨٧ في المائة على خدمات صرف صحي جيدة. وقد حققت الصين بالفعل الأهداف ذات الصلة بالحصول على مياه الشرب وعلى خدمات الصرف الصحي المأمونة، من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن حكومة بلده ستواصل التركيز على تحسين صحة الناس والهياكل الأساسية في المراكز الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء من أجل ضمان إمكانية الحصول المتكافئ على الخدمات العامة بغية الدفع قدماً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أنه وفقاً لتقرير المقرر الخاص، ما زال ٢,٤ بليون شخص على مستوى العالم لا يصلون إلى مرافق الصرف الصحي ولا يستطيع ٩٤٦ مليون شخص، معظمهم من البلدان النامية، الحصول على المراحيض؛ وسأل ما هي الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها المقرر الخاص في مواجهة تلك التحديات.

٦٩ - السيدة تشامبا (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يعتبر تقرير المقرر الخاص نقطة مرجعية لوضع السياسات في المجال السياسي والإداري. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يقدم تفاصيل عن اقتراحه لنموذج محتمل للاستعراض والمتابعة المستقبلين لأهداف التنمية المستدامة وأن يحدد التحديات الرئيسية التي يتوقعها فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وطلبت إليه أيضاً ذكر بعض الممارسات الجيدة أو التوصيات بشأن الطريقة التي

٦٦ - السيد سويمنتري (إندونيسيا): قال إن حق جميع الإندونيسيين في الحصول على الماء مكرس في دستور إندونيسيا، الذي ينص على أن الأراضي والمياه والموارد الطبيعية خاضعة لسيطرة الدولة ويتم استغلالها لتحقيق أقصى فائدة للشعب. وقال إن حكومة بلده تواصل، بالتعاون البناء مع الشركاء، تنفيذ حملة سياسات من بينها بناء مرافق الصرف الصحي للمجتمعات المحلية ووضع برنامج لتوفير مياه الشرب. وأشار إلى نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة ارتفع من ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وثمة نظام يضمن إتاحة إمكانية الوصول والقدرة على تحمل تكاليف الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ وفي بعض المناطق، يتم توفير المياه والمرافق الصحية مجاناً. ومع ذلك، قال إن إندونيسيا، بوصفها بلداً مكتظاً بالسكان ويتسم بطبيعة أرخبيلية، ما زالت تواجه تحديات في مجال ضمان قدرة الجميع على تحمل التكاليف، في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. وطلب من المقرر الخاص إبداء رأيه فيما يتعلق بأفضل السبل للعمل بفعالية على تلبية احتياجات الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، ونوعية المياه، وخدمات الصرف الصحي، وبالكيفية التي يمكن بها ضمان توافر واستدامة إدارة المياه والمرافق الصحية للجميع، تمشياً مع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - استأنف السيد هلال (المغرب) رئاسة الجلسة.

٦٨ - السيد ليو شاووزوان (الصين): قال إن توفير المياه النظيفة والمأمونة وبناء مرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية يشكلان أولوية بالنسبة لحكومة بلده. ففي عام ٢٠٠٥، أطلقت الصين مشروعاً لمياه الشرب المأمونة في المناطق الريفية استفاد منه ٤١٠ مليون من سكان الريف

الحقوق. وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع المقرر الخاص عن كتب خلال زيارة قطرية يقوم بها إلى فيجي، وشجعت على النظر في آثار تغير المناخ على القدرة على الأعمال التدريجي للحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بوصفه موضوعاً للتركيز.

٧١ - السيدة مفلح (المغرب): قالت إن المغرب يتبع سياسة لإدارة موارد المياه مكنته من تعبئة الموارد التقليدية بكفاءة. واستطردت قائلة إن استراتيجية إنشاء سبع وكالات معنية بأحواض المياه تتضمن إدارة متكاملة ولا مركزية للموارد المائية، وهي قد أفضت إلى حصول ٩٤ في المائة من سكان الأرياف على مياه شرب مأمونة في نهاية عام ٢٠١٤ وإلى تدشين برنامج للتغطية الكلية في المناطق الحضرية. وفي إطار البرنامج الوطني لخدمات الصرف الصحي، تم إنشاء خمس محطات لمعالجة المياه والبدء في ١٢ محطة أخرى جديدة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، تم تدشين ١٦ محطة جديدة فضلاً عن برنامج لخدمات الصرف الصحي للمخلفات السائلة في المناطق الريفية. وتوجهت السيدة مفلح إلى المقرر الخاص بسؤال عن الخطوات التالية من أجل كفالة أن يؤخذ الحق في الحصول على مياه شرب وخدمات صرف صحي مأمونة في الاعتبار عند تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٢ - السيد ريوس سانثيز (المكسيك): قال إن دستور المكسيك يعترف بحق جميع الأشخاص في الحصول على خدمات الصرف الصحي وعلى المياه للاستعمال الشخصي والمنزلي وبقدر كاف ومأمون ومقبول وميسور التكلفة. وأضاف قائلاً إن إدارة موارد المياه باستخدام نهج قائم على المساواة والإدماج الاجتماعي في استخدام المياه يوفر الأساس المشترك للقضاء على الفقر المدقع والجوع. وأشار إلى أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية للمياه أمر أساسي لإطلاق

يمكن بها تحقيق مستوى ملائم من المشاركة المستنيرة والمفيدة للنساء والفتيات في عمليات صنع القرار.

٧٠ - السيدة تاغيكاكيايو (فيجي): قالت إن فيجي تقوم بمراجعة تقارير صادرة عن عدد من الوكالات التقنية على أساس معلومات تقنية وعلمية متعلقة بتوافر المياه وآليات التوزيع. وأضافت قائلة إن التقارير من قبيل تقرير المقرر الخاص من شأنها أن تساعد، في ظل التنصيص على الحق في المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة في الدستور الإندونيسي لعام ٢٠١٣، في تمكين واضعي السياسات ومقدمي الخدمات من النظر في نهج يقوم على حقوق الإنسان عند تقديم خدماتهم. وفي ضوء اعتماد المجتمعات المحلية الريفية والجزر النائية بشكل رئيسي على المياه الجوفية ومياه الأمطار، تسبب التلوث الناجم عن الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي وعن التوعية، وكذا انقطاع إمدادات المياه، ولا سيما في أعقاب الأعاصير وغيرها من الكوارث، في صعوبات إضافية في ضمان حصول على المياه النظيفة والمأمونة والكافية في جميع الأوقات. وأشارت إلى أن ما يجري من انفجارات متكررة وتسريبات خلفية واستخدام معدات قديمة في أنابيب الإمدادات في الجزر الرئيسية يشكل أيضاً تحديات هامة. ويزداد تفاقم الضغوط على الهياكل الأساسية في أوقات الجفاف والفيضانات وغيرها من الأحداث المتصلة بالظواهر الجوية المائية القاسية. وذكرت أن فيجي قد عقدت شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل توفير المراحيض في الأسواق المحلية حيث تقضي البائعات من المناطق الريفية بالأساس الليل فيها، وبالتالي يحتجن إلى خدمات صرف صحي مأمونة وميسورة. وبالنظر إلى أن بعض التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالنظافة الصحية يمكن استخلاصها من الحقوق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والصحة، والغذاء، والخصوصية والكرامة الإنسانية، قالت إن فيجي تقوم بتحديد أولويات السياسات والإجراءات المتصلة بهذه

للمبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بضمان الحصول المتكافئ على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

٧٤ - السيد أسبوي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنَّ إيران قد كرست الحق في الحصول على المياه في دستورها وصاغته في تشريعاتها الوطنية. وأشار إلى أن الاستخدام المحلي والإقليمي للمياه لا يمكن إدارته على حدة، وأنَّ إيران تعتمد على التعاون الدولي في هذا الصدد. وأعرب عن ترحيب إيران بالدعوة التي توجهت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ل إجراء استبيان عن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، تُسأل فيه الدول عن السياسات والممارسات التي وضعتها من أجل تأمين إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وقال إنَّ الدول تستطيع بذلك أن تتعلم من بعضها من خلال تبادل الخبرات المتعددة الأطراف.

٧٥ - السيدة شنيدر كالزا (البرازيل): قالت إنَّ المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات المحددة في الخطة الوطنية البرازيلية الأساسية للصرف الصحي، التي صيغت بمشاركة مجموعات من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأعمال التجارية والمؤسسات الأكاديمية وأطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تعكس العديد من المسائل المذكورة في تقرير المقرر الخاص. وقالت إنَّ حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بالقضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت. وأضافت قائلة إنَّ السياسات العامة ينبغي أن تعطي الأولوية اللازمة للفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تعرضاً للتمييز والوصم وإلى أفقر قطاعات السكان، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. وأشارت إلى أن ضمان توفير ما يكفي من مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي يؤثر تأثيراً إيجابياً على المساواة بين الجنسين ويساعد على مكافحة العنف والإيذاء ضد النساء والفتيات. وطلبت

العنان لإمكانيات النمو الاقتصادي. وقال إنَّ الجوانب المختلفة للإدارة المتكاملة للمياه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار من أجل وضع سياسات عامة شاملة في كل القطاعات، بداية بالمؤسسات الحكومية ووصولاً إلى المؤسسات الخاصة، وضمن إطار الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. وذكر أن حكومة بلده اقترحت إنشاء فريق معني بالمياه مشترك بين الحكومات لتطوير استراتيجيات تكيف جديدة تتيح الاستعداد بشكل أفضل من أجل التصدي لآثار الظواهر الجوية ذات الحدة المتزايدة، ولإيجاد حلول ممكنة لإدارة موارد المياه بشكل رشيد ومستدام حتى عام ٢١٠٠، وذلك استناداً إلى استعراض وتقييم أحدث المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية في مجال المياه. وقد التزمت حكومة بلده التزاماً ثابتاً بمعالجة مسألة الأمن المائي، وكفالة حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وتوفير دعم موضوعي ومستدام للسكان من خلال إجراء تحسينات شاملة في مجال المياه، بما في ذلك تقديم الخدمات. بيد لنجاح هذه الاستراتيجيات لا بد من اتخاذ إجراءات بعيدة الأثر تستجيب بفعالية لعمليات التحديث، وتراعي حقوق الإنسان في جميع الأوقات وتعالج التحديات الماثلة أمام تقديم الخدمات والآثار المالية المترتبة عليها.

٧٣ - وسأل السيد سانشير المقرر الخاص عن أفضل سبيل، بخلاف الحد الأدنى من المعايير التي ينبغي أن تتبعها الدول في ضمان حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، لكفالة توافر نموذج للخدمات وللإدارة الملائمة يراعي مختلف السياقات الوطنية. وسأل أيضاً عن المعايير الأساسية التي ينبغي أن تأخذ بها الدول من أجل وضع نظام رصد فعال يقيس بفعالية التقدم المحرز في تحقيق حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. واختتم حديثه طالباً من المقرر الخاص إعطاء أمثلة لممارسات جيدة تشريعية أو برامجية قامت بها دولة من الدول وامتثلت بها

كلهم بالمياه المحلاة نظرا لعدم وجود حيز لتخزين مياه الأمطار. ويتم توفير المياه المأمونة في العديد من الجزر الأخرى من خلال تحلية المياه وتجميع مياه الأمطار. واستطردت قائلة إن كفاءة استدامة الخدمات كانت صعبة إلى حد كبير بسبب ضعف البلد، الذي تجلى خلال التسونامي الذي وقع في عام ٢٠٠٤ حيث تلوثت طبقة المياه العذبة الرقيقة والجزر المتضررة بشدة، ولحق الدمار بما يقرب من ٥٠ في المائة من جميع خزانات مياه الأمطار. وخلال أزمة المياه في ماليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فقد ١٠٠٠٠٠٠ من السكان إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه النظيفة لأكثر من أسبوع بعد اندلاع حريق في منشأة لتحلية المياه. وسألت السيدة زاهر المقرر الخاص عن كيفية تعزيز الاستدامة بصورة فعالة في ضوء التحديات الفريدة لبعض البلدان وبعثت الكوارث الوطنية. ورددت السيدة زاهر تعليقات ممثل فيجي قائلة إن هناك حاجة إلى النظر في أثر تغير المناخ على الحق في الحصول على مياه مأمونة.

٧٨ - السيدة بروست - لوبيز (سويسرا): قالت إن مبادئ حقوق الإنسان يجب أن تسود جميع جوانب عملية إعمال الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة وعلى خدمات صرف صحي. وقالت إن حكومة بلدها تشاطر الرأي القائل بأنه إذا وجد نزاع بين توسيع نطاق الحصول على المياه أو تحسين نوعيتها، فإن مبدأ المساواة يقتضي التركيز على المحرومين من الأفراد والجماعات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات.

٧٩ - وأوضحت أن سويسرا ملتزمة بالتنفيذ الفعال للهدف ٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجعت جميع الدول على المساهمة بفعالية في تحديد مؤشرات مفيدة ووضع آلية رصد فعالة. وسألت المقرر الخاص عن المؤشرات التي ينبغي إدراجها لرصد الهدف ٦، والتي من شأنها أن

إلى المقرر الخاص إبداء رأيه بشأن أثر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تعزيز الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والدور الذي يمكن أن تقوم به الشركات الدولية في هذا الصدد.

٧٦ - السيدة هولمان (ألمانيا): سألت المقرر الخاص أن يشرح أفضل السبل التي تتيح للدول رصد الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من الغايات ١-٦ و ٢-٦ و ٣-٦، فضلا عن الحد من أوجه عدم المساواة. وسألت أيضا ما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه البرامج الدولية، من قبيل برنامج رصد قطاع المياه والمرافق الصحية المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، في هذا الصدد. وفي الختام، وفيما يتعلق ببطء التقدم المحرز في تحسين المرافق الصحية مقارنة بتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، سألت عن أوجه الاختلاف بين توفير ما يكفي من خدمات المياه وما يكفي من خدمات الصرف الصحي.

٧٧ - السيدة زاهر (ملديف): قالت إن توفير الخدمات العامة الأساسية في مجال الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هي من الأولويات الرئيسية بالنسبة للملديف، وهي أمور وردت صراحة في الدستور. وأوضحت أنه بسبب الطبيعة الجغرافية للملديف وضحالة منسوب المياه الطبيعية، تتعرض طبقة المياه العذبة الرقيقة للتلوث بسهولة وتتلاشي نتيجة لكثرة الطلب، وأيضا لزيادة الملوحة بسبب الإفراط في الاستخراج وتسرب المياه المالحة جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشارت إلى أن تقديم الخدمات إلى السكان الموزعين على نطاق واسع، والعمل في الوقت نفسه على مواجهة الصعاب المتصلة بتلبية احتياجات جزيرة ماليه العاصمة المكتظة بالسكان، ليسا بالأمر السهل ولكنهما قابلين للتحقيق. ففي ماليه، يتم تزويد السكان

بأنه تهديد خطير لصحة وكرامة الشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك ودعا إلى اتخاذ تدابير فورية من أجل كفالة الأعمال التام لحق الفلسطينيين في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي ضوء تلك الدعوات، وحيث أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد قدر أنه بحلول عام ٢٠١٦ ستجعل الآثار المدمرة للتلوث مستودعات المياه الجوفية في غزة غير صالحة للاستعمال وأن غزة ستكون غير صالحة للسكن بحلول عام ٢٠٢٠، سألت السيدة رشيد المقرر الخاص عن التدابير أو الخطوات التي اتخذها من أجل التصدي لأزمة المياه الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة. وسألت أيضا عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لحمل إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها القانونية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، وعلى وقف جميع سياساتها وممارساتها التي تستخدم المياه كسلاح ضد الشعب المحتل. واختتمت حديثها بسؤال المقرر الخاص عما إذا كانت لديه أي خطط لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة من توجيه الانتباه العاجل إلى أزمة المياه هناك.

٨٢ - السيد الريميحي (قطر): قال إن قطر قد جعلت الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أولوية وذلك بمقتضى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تشدد على أهمية تحقيق توازن بين الاحتياجات الإنمائية، وحماية الموارد الطبيعية، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، والسعي إلى تحسين الهياكل الأساسية المائية، والتأكد من قدرتها على تلبية الاحتياجات في المستقبل. وأشار إلى إن قطر عضو في مجموعة أصدقاء المياه وهي تمنح، ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة، أولوية للمياه بوصفها وسيلة هامة لتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية. وأردف قائلاً إن بلده يؤكد مجدداً التزامه بمعايير حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع المواطنين على

تضمن أعمال حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي وأن تدعم الغاية السياسية الواردة في هذا الهدف.

٨٠ - السيدة رشيد (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن هناك أزمة حقوق الإنسان حادة ناجمة عن احتلال إسرائيل لدولة فلسطين على مدى خمسين عاماً. وتابعت قائلة إن إسرائيل تعيق حصول الفلسطينيين على المياه في الضفة الغربية بتحويل المصادر المائية من المدن والقرى الفلسطينية إلى المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. إذ يُمنع الفلسطينيون من حفر الآبار دون تصريح، ونادراً ما يمنحون تلك التصاريح. وأشارت إلى أن الضخ من الآبار المسموح بها يقتصر على المياه الضحلة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التلوث. وعلاوة على ذلك، قام المستوطنون الإسرائيليون الذين يبلغ عددهم حالياً ٥٥٠.٠٠٠ نسمة يعيشون في مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بتدمير وسرقة ينابيع المياه الفلسطينية. وأضافت قائلة إن المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين يستهلكون ما يقرب من ستة أضعاف كمية المياه التي يستخدمها ٢,٦ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، وتتسع هذه الهوة أكثر إذا أخذت المياه المستخدمة في الزراعة في الاعتبار. وأشارت إلى أن موارد المياه المحدودة التي يحصل عليها الشعب الفلسطيني لا تزال ملوثة بسبب إلقاء مياه المجاري من المستوطنات الإسرائيلية.

٨١ - وقالت إن الحالة في غزة أكثر تردياً نتيجة قيام إسرائيل بتدمير الهياكل الأساسية للمياه خلال حروبها على غزة وحصارها غير القانوني وغير الأخلاقي لهذا القطاع. وذكرت بأن الأمم المتحدة أشارت إلى أن ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري، بينما وصف المقرر الخاص السابق بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الوضع في غزة

تستهدف الريح أو التي لا تستهدف الريح، هو من الأمور البالغة الأهمية في أعمال حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للفئات المحرومة والفئات التي تنقصها الخدمات وتلك التي لا تحصل على الخدمات.

٨٥ - السيدة أورتيغا غوتيريز (إسبانيا): قالت إن وفد بلدها يوافق بصفة عامة على رأي المقرر الخاص القائل بأنه ينبغي أن تتكيف سبل تقييم الخدمات مع مختلف الثقافات والمناطق، ولكن هناك خطر من احتمال أن يُنتهك مبدأ عالمية الحقوق ورفض النسبية الثقافية. وسألت المقرر الخاص كيف يمكن أن يكون هناك توازن بين هذين المبدأين. وكذلك سألت المقرر الخاص عما إذا كان يعتزم مواصلة التركيز على إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات، وهي مسألة تشعر حكومة بلدها حياها بقلق بالغ. وذكرت أن النظافة الصحية حظيت باهتمام أقل مما تستحق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وسألت المقرر الخاص كيف يمكن ضمان أن تتلقى النظافة الصحية الاهتمام بموجب الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وكيف يمكن للأهداف الأخرى للتنمية المستدامة المتعلقة بحقوق أخرى أن تؤدي دوراً في تشجيع النظافة الصحية، مع مراعاة البيئة السياسية والثقافية والمالية التي تُتخذ فيها القرارات.

٨٦ - السيد بركان (إسرائيل): قال إن التعاون الإقليمي الذي دعا إليه ممثل جمهورية إيران الإسلامية من أجل حل مشاكل المياه قائم بالفعل بين إسرائيل والأردن ويلقى نجاحاً كبيراً. وأضاف أن إسرائيل تنسق أيضاً مع العديد من البلدان العربية في هذا الصدد. وأشار إلى أن مشكلة المياه في إسرائيل تفاقمت بسبب النمو السكاني ولكن تم حلها بشكل أساسي عن طريق تحلية المياه. وأردف قائلاً إن المراقبة عن دولة

قدم المساواة، وبكفالة أن تكون هذه الخدمات متاحة وآمنة وميسورة.

٨٣ - السيدة سمبلا (نيجيريا): قالت إن نيجيريا ترحب بالرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥، التي تهدف إلى تطوير إدارة واستخدام الموارد المائية في أفريقيا بمزيد من المساواة والاستدامة من أجل التخفيف من حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي، والبيئة، ودعت المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة. وأضافت أن بلدها لا يزال ثابتاً في التزامه بتحسين القدرات الوطنية في مجال تشغيل وإدارة مصادر مياه الشرب المأمونة من خلال تمويل المشاريع التي من شأنها التعجيل بتنمية قطاع المياه بواسطة الشراكات بين القطاع العام والخاص. وأشارت إلى أنه في حين لا تزال هناك تحديات كبيرة في توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، فإن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بمعالجة تلك القضايا كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة النيجيريين ودعم حقهم في الحصول على مياه شرب نظيفة ومرافق ملائمة للصرف الصحي.

٨٤ - السيد توربيرغسن (النرويج): قال إن جميع استخدامات المياه بما في ذلك للأغراض المنزلية، يجب أن تقوم على أساس تقييم مدى استدامة موارد المياه المتاحة؛ وطلب إلى المقرر الخاص تقديم مزيد من التوضيح بشأن ذلك التحدي. وأضاف أن التقرير كان من الممكن أن يركز أكثر على الدور الذي يجب على الدولة أن تضطلع به في وضع الآليات التنظيمية لمختلف نماذج الإدارة بهدف تحقيق الأعمال التدريجي لمبادئ حقوق الإنسان. وتابع قائلاً إن المقرر الخاص لم يقيّم النظم التي تملكها وتشغلها الهيئات العامة أو الخاصة التي تستهدف الريح أو التي لا تستهدف الريح؛ وسأل عما إذا كان المقرر الخاص يوافق على أن وضع لوائح مناسبة لمختلف نماذج الإدارة، بما في ذلك النماذج التي

في تحقيق هذه الأهداف. وأشار إلى أن بعض الدول ستحتاج إلى دعم دولي أقوى في هذا الصدد.

٨٨ - وتابع قائلاً إن الأهداف المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ينبغي النظر فيها من منظور يشمل مختلف القطاعات. فإذا أحرز تقدم جيد في هذه الأهداف، سيكون هناك تأثير كبير على الأهداف والغايات الأخرى، مثل القضاء على الفقر وتحسين الصحة والقضاء على أوجه عدم المساواة. وقال إن ضمان حصول أكثر فئات السكان حرماناً على المياه هو أفضل سبيل لمساهمة قطاع المياه والمرافق الصحية في الأهداف والغايات الأخرى.

٨٩ - وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى وجود إطار أقوى في مجال الرصد. وذكر أن برنامج رصد قطاع المياه والمرافق الصحية المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسف يوفر هيكلًا أوليًا جيدًا جداً بهذا الشأن، ولكن يجب جمع بيانات إضافية لوضع منهجيات من أجل معالجة بعض الجوانب الجديدة من الأهداف والغايات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتوفر عملية رصد قوية لتقييم جودة المياه والقدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها من أجل تحديد ما إذا كانت الفجوات بين مختلف قطاعات المجتمع في تناقص. وذكر أن ثمة حاجة إلى بيانات مصنفة عن الشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية والمرأة والمستوطنات العشوائية في المناطق الحضرية من أجل مقارنة أكثر الفئات حرماناً مع السكان بشكل عام ورصد الكيفية التي يمكن بها التغلب على هذه الفجوة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

٩٠ - وأشار إلى أن تغير المناخ يشكل تحدياً في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وقال إن الولاية المنوط به تتلقى معلومات متعلقة بحالات الجفاف والفيضانات التي تبين بوضوح الكيفية التي يمكن بها لحقوق

فلسطين حاولت تضليل المجتمع الدولي من خلال عدم الإشارة إلى تحلية المياه والعرض المغلوط لمشكلة لم يعد لها وجود. وقال إنه من حق الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء استخدام المياه بالكميات التي يريدونها، ولا يوجد حد لكمية المياه التي يمكن لسكان الضفة الغربية وغزة الحصول عليها. وذكر أن المياه تقدم بواسطة نظام المياه الإسرائيلي من محطات تحلية المياه المنشأة على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وأشار إلى أن الفلسطينيين للأسف يمتنعون عن معالجة مياه المجاري في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى مزيد من التلف في مستودعات المياه الجوفية. وقال إن إسرار سكان غزة في ضخ المياه أدى إلى تملح جميع آبار المياه وطبقات المياه الجوفية بأكملها. ونتيجة لذلك، تمد إسرائيل حالياً غزة بكامل احتياجاتها من المياه المحلاة التي لم تكن غزة لتحصل عليها لو لم تتوصل إسرائيل إلى هذا الحل ولو لم تنخفض أسعار تحلية المياه بشكل كبير. وبدلاً من نشر الشائعات والمعلومات الخاطئة، قال إنه ينبغي للفلسطينيين أن يتعاونوا مع إسرائيل في بناء نظام مياه صحي للجميع.

٨٧ - السيد هيلر (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل، بالمقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية، تقدماً بالغ الأهمية من حيث الأهداف والغايات المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ورحب بوجه خاص بإدراج النظافة الصحية في الهدف ٦-٢. وأضاف قائلاً إن الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تتضمن المشاركة والالتزام والانخراط بثبات من جانب الدول التي يُنتظر أن تكون لها سياسات وخطط ومؤسسات قوية مكرسة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. فبدون هذه الجهود، ستواجه البلدان النامية على وجه الخصوص صعوبات كبيرة

الإنسان أن تتعرض للخطر في هذه الحالات. وأضاف أنه ينبغي وضع خطط للطوارئ من أجل التنبؤ بآثار تغير المناخ.

٩١ - واستطرد قائلاً إن هناك اختلافات هامة بين الحق في الحصول على الماء والحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي. ولذلك فإنه يؤيد تأييداً كاملاً التوصية الداعية إلى تسليط الضوء على الحق في خدمات الصرف الصحي بوصفه حقاً منفصلاً لأن الأمر يتطلب رفع إبراز أهمية للعيان.

٩٢ - واقترح بدء حوار ثنائي من أجل معالجة القضايا التي أثارها ممثل المكسيك. وقال إنه يعتزم زيارة المكسيك في عام ٢٠١٦ وإنه على دراية بالمناقشات التي تجري في هذا البلد حول القانون الوطني للمياه. وقال إنه مستعد أيضاً للمشاركة في حوار ثنائي مع إسرائيل والدولة الفلسطينية للنظر في كيفية تحسين الوضع في تلك المنطقة.

٩٣ - السيدة رشيد (المراقبة عن دولة فلسطين): طلبت إلى المقرر الخاص أن يرد بإيجاز على الأسئلة التي طرحها وفد بلدها، في ضوء التعليقات التي أدلى بها ممثل إسرائيل بأن دولة فلسطين تقوم بنشر الشائعات، وبالنظر إلى أن الوضع حرج جداً، كما أوضحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٩٤ - السيد هيلر (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قال إنه يلزم التوصل إلى فهم أعمق للوضع قبل الإعراب عن رأي نهائي بشأن الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال إنه مستعد على الرغم من ذلك للاشتراك في حوار مع الدولتين، وتلقي معلومات إضافية وأكثر وضوحاً، وزيارة المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.